

ثورة الخامس والعشرين من يناير وحدود العدالة والإنصاف في توزيع الموارد الزراعية في مصر : الأرض والمياه

عبدالمولى إسماعيل

منتدى الأرض – الدورة الثالثة، القاهرة ، يناير 2012

مقدمة

يتسم توزيع الموارد في مصر وبخاصة فيما يتعلق بالأرض والمياه بمقتضيات العدالة والإنصاف الواجبين ، ويبرز هذا فيما يتعلق بالأرض الزراعية ، حيث نجد أن الفلاحين الحائزين لمساحات زراعية تقل عن خمسة أفدنة تمثل الجانب الأعظم من أعداد الفلاحين في الريف المصرى ، ففي الوقت الذى كانت فيه أعدادهم تزيد عن المليونين وثلاثة أرباع المليون وبنسبة تصل إلى 95% من جملة أعداد الحائزين في العام 1990 ، نجدها قد وصلت إلى ما يزيد عن الثلاثة ملايين ونصف المليون وإن كان بنسبة 95 % أيضاً من جملة الحائزين في العام 2000 .

وفي الوقت الذى يحوز فيه صغار وفقراء الفلاحين ما يقرب من 57% من مساحة الأرض الزراعية في ريف مصر عام 2000 ، نجد أن أغنياء الفلاحين وكبار المزارعين عن نفس الفترة يمثلون أقل من 3 % من جملة الحائزين في الوقت الذى نجدهم يحوزون فيه على 37 % من جملة المساحة الزراعية في مصر (الأرقام الواردة تم استخراجها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى 2000) ، وهو ما يعطى دلالة واضحة على تزايد الفجوة فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على المورد الخاص بالأرض الزراعية في مصر.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فسوف نجد أنه في الوقت الذى تتعرض فيه مصر لضغوط دولية بهدف تسعير المياه واستعادة التكاليف المتعلقة بها من المزارعين ، وبخاصة صغار وفقراء هؤلاء الفلاحين وذلك كونهم يشكلون 95% من جملة الفلاحين في مصر كما أشرنا آنفاً. وهو ما شرعت الحكومة المصرية بالفعل في تطبيق هذه القاعدة على أرض الواقع من خلال تعديل القانون 12 لسنة 1984 الخاص بالرى والصرف الذى أجبر الفلاحين في إنشاء روابط ومجالس المياه المنوط بها القيام بتلك العملية. هذا ناهيك عن ارتفاع معدلات التكاليف الخاصة برى الأرض الزراعية.

المحور الأول التفاوت فى الوصول للأرض

كثيرة هى الكتابات التى تناولت علاقة الفلاح بالأرض الزراعية ويكمن جوهر تلك العلاقة التاريخية في كونها تشير إلى طبيعة المسألة الفلاحية والزراعية في مصر ، ولأنه من الصعب الإحاطة بكافة الأبعاد المتعلقة بواقع تلك العلاقة فإنه يمكننا الإشارة إلى أهم الملامح التى تحيط بتلك العلاقة من تعقيدات ، حيث أن واقع الحال يشير إلى المزيد من التناقضات في ضوء العلاقة بين الفلاحين والأرض الزراعية ، حيث نجد أنه في الوقت الذى تزيد فيه أعداد الفلاحين التى وصلت إلى 4.541.884 عام 2000 ، بزيادة قدرها 31% مقارنة بعام 1990⁽¹⁾ ، في المقابل سوف نجد أن هناك تقلصاً في مساحة الأرض الزراعية وبخاصة ما يتعلق بأراضى الوادى والدلتا ، حيث نجد أن هذه المساحة تقلصت من 8.290.128 فدان عام 1950 إلى 5.770.935 فدان عام 2000 وذلك بانخفاض قدره 2.519.203 فدان.²

وعلى الرغم من كل ما يقال عن الجهود المتعلقة باستصلاح مساحات من الأرض الصحراوية بلغت 3.2 مليون فدان حتى عام 2003⁽³⁾ ، إلا أن الجدوى الاقتصادية لتلك المساحات المستصلحة تتناقض قيمتها في علاقتها بالموارد المائية من جانب والمدخلات الزراعية من جانب آخر ، هذا في الوقت الذى تنخفض فيه الجدوى الاجتماعية لتلك النوعية من الأراضى ، حيث يسود نمط زراعات الـ Agribusiness وتلك النوعية من الزراعات يكون عائدها على جموع المستهلكين المصريين منخفضاً بل ومنتدياً ، وما نقصده بالجدوى الاجتماعية درجة إشباع المحاصيل الزراعية (التركيب المحصولى بالأراضى الجديدة) للحاجات الأساسية لجموع المستهلكين من الشعب المصرى .

1- راجع التعدادين الزراعيين عامى 1990، 2000، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .
2- راجع التعدادات الزراعية لأعوام 1950، 1990/89، 2000/99، وزارة الزراعة (مع ملاحظة التغييرات التى لحقت باسم وزارة الزراعة)
3- استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها ، مجلس الشورى ، دور الإنعقاد الرابع والعشرين ، 2004.

تطور مساحة الأرض الزراعية

وإذا ما نظرنا إلى زمام الأرض الزراعية في مصر المزيد فسوف نجد أنه قد تعرض لمزيد من الإهدار على مدى عقود ، وقد ساعد على هذا الإهدار عديد من العوامل لعل من بينها:

المشكلات المتعلقة بسوء إدارة واستخدام الري والصرف في الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا ، وارتفاع المعدلات الخاصة بالملوحة والقلوية في الأراضي الزراعية بسبب زيادة منسوب المياه ، مما ينعكس بالسلب على الجدارة الإنتاجية لجملة الرقعة الزراعية في مصر، هذا ناهيك عن سوء توزيع المياه إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى منها تلوث مياه الري بسبب عوادم المصانع الحاملة للسموم التي تصب في مياه نهر النيل إضافة إلى الإفراط في استخدام المخصبات والمبيدات الزراعية الكيماوية.

ولا تتوقف عملية الإهدار عند هذه الحدود بل أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي يصعب إبرازها جميعاً في هذا السياق لعل من بينها العمليات الخاصة بتجريف الأرض الزراعية ، سواء لأغراض البناء أو لاستخدامات أخرى...إلخ.

كما يلعب الفساد دوراً كبيراً في العمليات المتعلقة بتجريف الأرض الزراعية وذلك من خلال بروز ما يطلق عليه (مكاتب أو شركات تقسيم الأراضي) التي تقوم نشاطها على أساس تبوير الأرض الزراعية ثم تقسيمها لإغراض السكن ، وقد انتشرت تلك الشركات انتشاراً واسعاً في العديد من القرى الواقعة على أطراف المدن والذين أثروا ثراءً فاحشاً على حساب المضاربة والمتاجرة بأجود الأراضي الزراعية في مصر ، وذلك بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلي التي غضت الطرف عن تلك التجارة.

الأمر الذي دفع محافظ القليوبية المستشار "عدي حسين" محافظ القليوبية إلى وصف بالغ الدلالة لتجار الأراضي باعتبارهم لا يقلون خطراً عن تجار المخدرات وذلك من واقع متابعته لتدهور الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية باعتبارها من المحافظات التي زادت فيها مسألة بيع الأراضي الزراعية وإقامة المباني عليها باعتبارها أقرب محافظة للقاهرة، وتحول الأمر إلى بورصة مريحة أكثر من تجارة المخدرات، وطالب المستشار "عدي حسين" باعتقال تجار الأراضي وتطبيق قانون الطوارئ عليهم، مشيراً إلى أن تجار الأراضي لا يقلون خطورة عن تجار المخدرات، لأنهم يستولون على الأراضي بطرق غير مشروعة ويساهمون في مافيا جديدة تقوم بتبوير الأرض.⁴

هذا ويتفنن أصحاب تلك النوعية من الشركات في كيفية السطو على تلك الأراضي ، بتخصيص قطعة أرض لتشييد دور عبادة ، أو معهد ديني ، كمبرر لتبوير الأرض ، التي يتم بيعها لاحقاً بالمتز كأرض بناء بعد أن كانت أرضاً زراعية ، وقد وصل سعر متر الأرض تلك في الوراق على سبيل المثال إلى ما يزيد عن الـ 2500 جنيه بأسعار 2007 هذا إن وجدت.

والآن تسمح وزارة الزراعة بالبناء على أراضي المتخللات ولأن تحديد هذه النوعية من الأراضي داخل زمام كل قرية لا يتسم بالشفافية ، فإن هذا معناه المزيد من إهدار الأرض الزراعية في الوادي والدلتا ، بدلاً من تشجيع البناء في الظهير الصحراوي للعديد من القرى ، وإغلاق منافذ السكن في المدن الجديدة التي باتت تغالي في تحديد سعر المتر من الأراضي المخصصة للبناء في تلك المدن.

حيث نجد أن سعر متر الأرض في مدينة "الشيخ زايد" على سبيل المثال قد زاد من سبعة جنيهات في عام 1975 إلى 2000 جنية في عام 2007 بزيادة قدرها 284.71 % ، أما مدينة السادس من أكتوبر فقد كان متر الأرض سبعة جنيهات أيضاً في عام 1975 ثم زاد إلى 4000 جنية وذلك بزيادة قدرها 570.42%.⁵

على الجانب الأخر يتم إيداع الفلاحين السجون لأنهم قاموا باقتطاع جزء من أرضهم لسد حاجتهم لمسكن مقام من الطوب الأحمر أو اللبن والطين النقي

4- جريدة الأهرام ، عدد 43720 ، 2006/8/19.
5- من واقع مقارنات ميدانية ، وعدد من المصادر الثانوية

جدول رقم 1 يوضح التطور في مساحة الاراضى الزراعية في الفترة من 1950 حتى 2000

السنة	المساحة الزراعية بالاراضى القديمة بالفدان	المساحة المستصلحة بالالف فدان
1950	8.290.128	----
1990	7.849.173	2281
2000	8.928.535	3157.6

المصدر : جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى أعوام 1950 ، 1990 ، 2000 و الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى، عام 2004.

ويصنف عامة فإن مصر وعلى مدار سنوات فقدت جزءاً كبيراً من أحواد أراضيها الزراعية ودلالة على ذلك إذا ما نظرنا إلى الزمام الزراعى فى العام 1950 سوف نجد أنه كان يبلغ 8.290.128 مليون فدان بينما نجد أنه قد تناقص فى العام 1990 إلى 7.849.173 فدان (6) ثم زادت هذه المساحة إلى 8.928.535 فدان وذلك فى العام 2000 ، وهذه الزيادة راجعة إلى إضافة مساحة الأراضى المستصلحة إلى الدلتا والوادي حتى تبدو الصورة أكثر تفتواً ، ولكن إذا ما استثنينا المساحات المستصلحة من خريطة الحياة الزراعية فى الأراضى القديمة التى هى محل دراستنا فسوف نجد أن مساحة الرقعة الزراعية فى العام 2000 هى 5.770.935 فدان فقط ، الأمر الذى يعنى أن مصر قد فقدت ما يقرب من 2.519.203 فدان على مدار نصف قرن من أحواد اراضيها .

2- التغيير فى الحياة الزراعية

وإذا ما نظرنا إلى التغييرات التى طرأت على العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى فى علاقتها بالموارد الأرضية، سوف نجد أنه قد شابه العديد من التغييرات التى لحقت بها.

حيث برزت علاقات زراعية من نوع جديد لم تكن موجودة قبل تطبيق القانون 96 لسنة 1992، مثل الزراعة بالمراعبة والمثالثة... الخ، وهى علاقات زراعية كانت قد اختفت مع تطبيق المرسوم بقانون 178 لسنة 1952، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى.

ومثل هذه النوعية من العلاقات الزراعية تزيد بلا شك درجة استغلال الفلاح فى علاقته بالأرض الزراعية، حيث أن المطلوب من هذا الفلاح الذى يشارك فى مثل هذه النوعية من العلاقات (المراعبة، المثالثة) أن يقوم بزراعة الأرض بالمحاصيل المطلوبة فى الاتفاق مع مالك الأرض، على أن يتولى هذا المزارع كافة الأعمال المتعلقة بزراعة الأرض وخدمتها، والري... الخ، فى مقابل أن يتولى مالك الأرض شراء التقاوي، المبيدات، الكيماوي، فى حين يتحمل مستأجر الأرض كافة التكاليف المتعلقة بالعمالة.

وعند حلول موسم الحصاد، يتقاسم المالك العائد المحصولي مع المزارع عن طريق حصول المالك على ثلاث أرباع المحصول والمزارع على الربع، وذلك إذا كانت الطريقة المتبعة هي المزارعة بالربع أو بالمراعبة، أو فى مقابل الثلثين للمالك والثلث الباقي للمزارع إذا كانت الطريقة المتبعة هي "المثالثة".

وهذه النوعية من العلاقات الزراعية فى الريف المصرى تزيد من وطأة الأعباء التى يلقاها الفلاح وذلك من عدة زوايا:

أولاً: أن الأجر الذى يحصل عليه المزارع هو أجر عيني يتمثل فى ربع المحصول أو ثلثه.

ثانياً: يحصل المزارع على نصيبه من المحصول بعد خصم كافة التكاليف التى قام بها المالك، دون احتساب لقيمة العمل الزراعي الذى قام به الفلاح أو المزارع.

ثالثاً: يتم تنفيذ هذه العلاقات فى زراعات معينة وبخاصة التى تحتاج إلى عمالة كثيفة. إن مثل هذه النوعية من العلاقات تجعل من الفلاح مجرد أجير لدى صاحب الأرض، وفى المقابل لا يحصل على أجرته إلا بعد بيع المحصول.

ومثل هذه النوعية من الزراعات باتت تأخذ طريقها فى الأراضى الجديدة، حيث لاحظنا ذلك فى الحزام الصحراوي من البر الغربى لقرى وردان ، أبو غالب ، القطا وغيرها من قرى مركز امبابه، بمحافظة الجيزة.

6- راجع التعداد الزراعى الصادر عن العام 89 / 1990، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

ووجود زراعات المناصفة، المتالفة، المربعة... الخ، لا يخفي وجود العلاقات الإيجابية النقدية، وهو الاتجاه الأكثر بروزاً بعد تطبيق القانون 96 لسنة 1992، وما تتسم به مثل تلك النوعية من العلاقة الإيجابية أنها علاقة غير مكتوبة بين مالك الأرض ومستأجرها، ومن ثم هي علاقة شفوية، لا تعطي مستأجر الأرض أية حقوق إذا ما رفض صاحب الأرض امتداد العلاقة الإيجابية، لكون هذه العلاقة الإيجابية غير مدونة في سجلات الجمعية الزراعية.

ومن ثم فإننا نطرح تساؤلاً حول أعداد الحيازات التي ترد في الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، والخاصة بالحيازات المستأجرة سواء بالنقد أو بالمشاركة بعد تطبيق القانون 96 لسنة 1992 حول كيفية حصرها .

إن مثل هذه الحيازات تتسم بمحدودية المدة، بحيث لا تتجاوز في أغلب الأحوال سنة زراعية، ويمكن أن يتم تجديدها لسنة أخرى، ولكن باتفاق جديد.

ومن ثم فإن إحساس الفلاح مستأجر الأرض بعدم أمان استمراره في حيازة الأرض لمدد أخرى تجعله لا يلقي بالاً بزيادة خصوبة الأرض، وبخاصة في ظل ارتفاع القيمة الإيجابية التي تتسم بالمغالاة الشديدة، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن القيمة الإيجابية لقيراط الأرض الزراعية قد بلغ 170 جنيه بعض قرى مركز إمبابة بمحافظة الجيزة وذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي أن القيمة الإيجابية للفدان الواحد تصل إلى ما يزيد عن الأربعة آلاف جنيه.*

ومن ثم فإن هناك تأثيرات ضارة سوف تتسبب فيها سياسات تحرير الأرض الزراعية وإنعدام فرص الأمان فيما يتعلق بحيازة الأرض الزراعية في المزيد من الإهدار كمنظ جديد للتجريف، ولا يقف الأمر عند حدود الفقد في الرقعة الزراعية بل يمتد إلى التجريف الاجتماعي أيضاً حيث نجد أن هناك العديد من الفئات الاجتماعية الفلاحية التي أضررت من سياسات التحرير الاقتصادي والتي كان القانون 96 لسنة 1992 أحد تجلياتها وكان من أولى الفئات التي أضررت من تطبيق قانون العلاقة الإيجابية هم الفلاحين الذين كانوا يجوزون أرضاً بالإيجار النقدي فقط وقد بلغ أعداد الذين طردوا من الأرض الزراعية ما يقرب من 200 ألف مستأجر (راجع الجدول رقم 2) هذا ناهيك عن الفلاحين الذين كانوا يستأجرون أرض بالمشاركة وقد بلغت جملة الذين طردوا

جدول رقم 2: بإعداد المستأجرين الذين طردوا من الأرض

السنة	اعداد المستأجرين بالنقد
1990	387160
2000	189335
التغير	197825
%	51.1

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي السادس والسابع

منهم ما يقارب الـ 11 مستأجر (10710 مستأجر على وجه التحديد)، أما بالنسبة لفئة الفلاحين بلا أرض فقد زادت أعدادهم إلى 821.188 حائر عام 2000، وذلك بزيادة 45.3% مقارنة بعام 1990، هذا في الوقت الذي يعولون فيه ما يزيد عن أربعة ملايين فرد إذا ما سلمنا أن متوسط أفراد الأسرة في الريف المصري هو خمسة أفراد، وفقاً لما جاء بالكتاب السنوي لعام 2000** الأمر الذي يعنى تزايد معدلات الفقر المدقع في الريف بسبب تداعيات تحرير العلاقة الإيجابية في الأرض الزراعية بريف مصر .

وإذا ما نظرنا إلى كبار المزارعين فسوف نجد أن تحرير العلاقة الإيجابية قد حقق لهم أكبر استفادة ممكنة حيث زادت أعداد الحائزين لمائة فدان فأكثر إلى حوالي 66% في العام 2000/99 مقارنة بالعام 1990/89 (7).

في الوقت ذاته سوف نجد أن الحيازات المشتركة " ملك

وإيجار " قد انخفضت في العام 2000 بنسبة تقدر بنحو 59.4% مقارنة بالعام 1990 (راجع الجدول رقم 3).

السنة	1990	2000	نسبة التغير
الإجمالي	472627	192080	59.4

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي السادس والسابع

وإذا ما نظرنا إلى الأوضاع الخاصة بشكل العلاقة في الفترة من 1990 وحتى العام 2000، سوف نجد أن أعداد الحيازات المملوكة قد زادت بنسبة 65% مقارنة بالعام 1990، وفي الوقت ذاته زادت المساحة المملوكة بنسبة تصل إلى 44% (راجع الجدول رقم 4).

* من واقع مقابلات ميدانية مع بعض المزارعين بعدد من قرى مركز إمبابة .

** يحدد الكتاب السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء متوسط أفراد الأسرة في الريف المصري بخمسة أفراد. 7- النسب محسوبة من خلال المقارنة بين التعداد الزراعي لعام 2000 مع التعداد الزراعي لعام 1990.

جدول (4) رقم يبين التغيير في الشكل القانوني للحيازة الزراعية من حيث المساحة (بالفدان)

1990				عام 2000				السنوات
%	المساحة	%	أعداد الحائزين	%	المساحة	%	أعداد الحائزين	
64.8	5089851	67.6	1968371	82.0	7325493	87.6	3256384	المملوك بالكامل
2.3	177069	13.3	387160	3.5	313800	5.1	189355	الايجار النقدي بالكامل
1.3	103660	1.5	44473	0.7	66925	0.9	33763	بالمشاركة بالكامل
6.2	488198	1.3	37648	6.4	574712	1.2	46409	بطرف أخرى بالكامل
19.0	1490392	16.2	472627	7.3	647605	5.2	192080	حيازة مشتركة
100.0	7849173	100.0	2910279	100.0	8928535	100.0	3717991	الاجمالي

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي السادس والسابع ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

أما فيما يتعلق بالأراضي الواقعة تحت حيازة الدولة سوف نجد أنها قد انخفضت بدرجة ملحوظة وذلك لصالح الأفراد والشركات العاملة في قطاع الزراعة، حيث نلاحظ أن جملة الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي كانت تبلغ 14.607 فدان في العام 1990/89 سوف نجد أنها قد تلاشت تماماً ولم يعد لها وجود في العام 2000⁸

أيضاً فإن الأراضي التي كانت تدخل في حوزة الحكومة نجدها قد تقلصت بنسبة كبيرة في العام 2000 إلى ما يزيد عن 52% مقارنة بالعام 1990/89.

في السياق ذاته تقلصت مساحة الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة الجمعيات التعاونية الزراعية في العام 2000 إلى 77% مقارنة بالعام 1990/89.

هذا في الوقت الذي زادت فيه مساحة الأراضي التي تندرج في حيازة الشركات العاملة في قطاع الزراعة حيث زادت إلى 6% مقارنة بالعام 1990/89، على أن النسبة الأكبر كانت من نصيب الأفراد الذين زادت نسبة حيازتهم للأرض الزراعية في العام 2000 إلى 28% مقارنة بالعام 1990/89.

الأمر الذي يعطى دلالة تتمثل في زيادة الوزن النسبي لرأس المال الخاص في قطاع الزراعة ، وذلك في مقابل تناقص حيازة الدولة للأرض الزراعية ، وذلك من خلال انتقال 34% من الحيازة الزراعية التي كانت في حوزة الدولة والتعاونيات إلى الشركات ورأس المال الخاص . وهو ما يعطى مؤشراً على وجود اتجاه جديد يدفع إلى تعظيم حيازة الشركات الخاصة ورأس المال الخاص للأراضي الزراعية في مصر ، وبخاصة الشركات العابرة القومية ، حيث يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى مشروع تنمية شمال سيناء والذي يهدف إلى استصلاح 400 ألف فدان ، و مشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى).

جدول (4) رقم يبين التغيير في الشكل القانوني للحيازة الزراعية من حيث المساحة (بالفدان) واعداد الحائزين ونسب التغيير في الفترة 1990 وحتى العام 2000.

8- راجع التعدادين الزراعيين عامي 1990، 2000، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

تزايد الفجوة بين اغنياء الفلاحين وفقرائهم في حيازة الأرض الزراعية

ولا يقف الأمر عند هذه الحدود بل يمتد إلى تزايد الفجوة بين أغنياء/ كبار الفلاحين و فقراء الفلاحين وصغارهم ، ففي الوقت الذي يمثل فيه فقراء وصغار الفلاحين 95% من جملة الحائزين نجدهم يحوزون ما يقرب من 57% من مساحة الأرض الزراعية في ريف مصر عام 2000، في حين نجد أن أغنياء الفلاحين وكبار المزارعين عن نفس الفترة يمثلون 2.7% من جملة الحائزين في الوقت الذي نجدهم يحوزون فيه على 37% من جملة المساحة الزراعية في مصر، وإذا ما نظرنا إلى كبار المزارعين على حدة لوجدناهم يمثلون أقل من 1% من جملة الحائزين في الوقت الذي نجدهم يحوزون فيه على 25% من جملة المساحة الزراعية في مصر (النسب الواردة هنا تم استخلاصها من واقع المقارنة بين التعدادين السادس والسابع ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي).

واقع تحرير العلاقة الإيجارية على حيازة النساء للأرض الزراعية

في الوقت الذي كان يُتصور فيه أن القانون 96 لسنة 1992 سوف يزيد من اعداد النساء الحائزات لأرض زراعية على اعتبار أن جزءاً – لا بأس به – منهن سوف تتوول إليهن أراضي أزواجهن الذين غيبهم الموت ، ولكن ما حدث كان على العكس من ذلك حيث نجد أنه وعلى الرغم من انخفاض نسبة الحائزات للأراضي الزراعية والتي لم تكن تتجاوز 8.2% في العام 1990/89 نجدها قد انخفضت إلى 5.2% من جملة الحائزات في العام 2000.

ولا يقتصر الأمر عند خفض معدلات الحيازة فقط بل ويمتد إلى فئات الحيازة أيضاً حيث نجد أن النساء اللاتي لا يُحزرنَّ على أرض على الإطلاق قد زادت من 25786 حائزة إلى ما يقرب من 30 ألف حائزة كما انخفضت نسبة النساء اللاتي تحزرنَّ على أقل من فدان من 11.4% في العام 1990/89 إلى 6.8% من جملة الحائزات داخل إطار هذه الفئة.

أيضاً انخفضت نسبة الحائزات لفدان فأقل من 8.7% في العام 1990/89 إلى 4.8% ، وهو ما يتكرر مع باقي فئات الحيازة الزراعية في علاقتها بالقانون 96 لسنة 1992 (راجع الجدول رقم 5).

جدول رقم 5: جملة الحائزات الطبيعيون وفقاً للنوع وفئات الحيازة، الفترة من 1990 /89 وحتى 2000 /99

2000 /99		1990 /89		فئات الحيازة
إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	
821188	29933	562695	25786	بدون أرض
1615267	110275	1050156	119831	أقل من فدان
880952	42517	713664	62428	1 -
516846	24751	501976	40167	2 -
239031	9484	239006	15001	3 -
107349	4242	111142	6381	4 -
168945	6900	139496	7246	5 -
65280	3118	59262	3290	7 -
57071	2639	2633	40072	10 -
24255	1091	18065	1058	15 -
21529	1000	16679	1041	20 -
11797	473	10371	638	30 -
5528	168	4373	210	50 -
2281	41	1223	43	100 +
4537319	236632	3470813	285753	الإجمالي
المصدر : تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 1990 ، 2000				

الأمر الذى يعنى أن النساء كن متضررات من القانون سالف الذكر سواء فقراء وصغار الفلاحات أو متوسطيهم أو حتى أغنياء الفلاحات ، بل وكبار المزارعات ، وهو ما يختلف كثيراً عن الأضرار التى لحقت بالفلاحين من الذكور.

وعلى الرغم من ندرة الأرض الزراعية وعدم قدرة الفلاحين فى الوصول للأرض وبخاصة الذين طردوا من الأرض الزراعية لكن على الجانب الآخر نجد الدولة تقوم ببيع 420 مليون متر مربع كأراضي زراعية لشركة المملوكة لصاحبها الوليد بن طلال بسعر جنيه لكل 4200 متر (أى أقل من مليون للمتر المربع الواحد) ، هذا فى الوقت الذى لا يجد فيه يوجد فيه 821 ألف فلاح مصرى بدون أرض ، يعولون ما يقارب أربعة ملايين نسمة⁹ وهو ما يعطى مؤشراً على وجود اتجاه جديد يدفع إلى تعظيم حياة الشركات الخاصة ورأس المال الخاص للأراضي الزراعية فى مصر ، وبخاصة الشركات العابرة القومية ، حيث يكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى مشروع تنمية شمال سيناء الذى يهدف إلى استصلاح 400 ألف فدان ، ومشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى) ، حيث يتوقع أن تصل جملة الأراضي الزراعية بالمنطقة إلى 2.3 مليون فدان.

أما فيما يتعلق بتوزيع تلك الأراضي فقد تم تخصيص 100 ألف فدان لشركة المملوكة للتنمية، 120 ألف فدان لشركة جنوب الوادى للتنمية الزراعية، 200 ألف فدان للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى ، فى حين تم توزيع 60 ألف فدان لشباب الخريجين. أيضاً مشروع شرق العوينات ودرج الأريين والذى يهدف إلى استصلاح واستزراع 230 ألف فدان ، منها 130 ألف فدان مخصصة لمستثمرى القطاع العام والخاص، و 50 ألف فدان لمشروع مصرى ماليزى مشترك وعلى الرغم مما تتميز به منطقة شرق العوينات من ارتفاع جودة التربة وتوفر المياه العذبة النقية التى تتميز بالانخفاض النسبى لتكاليف رفعها ، كما تتميز المحاصيل التى يتم زراعتها بالتبكير لفترة تتراوح ما بين 30 إلى 45 يوم عن نفس مواعيد النضج لنفس المحاصيل فى المناطق الأخرى الأمر الذى يعطى تلك المحاصيل ميزة تنافسية عالية ، ومع ذلك فقد تم تخصيص أراضي منطقة شرق العوينات جميعها إلى الشركات الزراعية الكبيرة وذات رؤوس الأموال الأجنبية التى تعمل على التصدير للخارج.

المحور الثانى : التفاوت فى الوصول لمياه الري فى مصر

كثيرة هى المشكلات المتعلقة بموضوع المياه فى مصر ، لعل من أبرزها تزايد الفجوة المائية حيث تصل كمية المياه المستخدمة فى الزراعة الآن - عام 2004 - إلى 52.13 مليار متر مكعب ، أما بالنسبة للاحتياجات المائية المستقبلية بالنسبة لقطاع الزراعة وفى ظل التركيب المحصولى الحالى على ما هو عليه من ثبات ، إضافة الى التوسع فى المساحة المنزرعة الى 3.4 مليون فدان ، وذلك حتى العام 2017 ، فإن هذه الاحتياجات سوف تصل إلى 67.13 مليار متر مكعب فى مجال الزراعة فقط هذا ناهيك عن القطاعات الأخرى (الشورى ، ص 41). الأمر الذى يعنى أن هناك فجوة مائية فى ظل الوضع المائى الحالى لمصر والذى يبلغ الآن 67 مليار متر مكعب وفقاً لتقدير العام 1997 (وزارة الموارد المائية والرى ، الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017).

فى هذا الصدد برزت العديد من المقترحات جاء ذكرها ضمن خطة وزارة الري حتى العام 2017 فى محاولة منها لترشيد استخدام مياه الري من بينها تعديل التركيب المحصولى وبخاصة فيما يتعلق بمحصولى قصب السكر والأرز ، إضافة الى زراعات الحضر ، حيث يشار الى أن زراعات محاصيل قصب السكر والأرز والحضر تعد من أكثر الدورات استهلاكاً للمياه ، فى حين أن الدورات الزراعية التى تتألف من محاصيل تقليدية مثل البرسيم المستدم أو القمح أو الفول شتاءً والذرة صيفاً تكون أقل استهلاكاً للمياه ويتساوى معها دورة البرسيم التحريش يليه القطن . وفى هذا الصدد نجد أن هناك اتجاهات متزايداً فى زراعة الخضروات وأيضاً الأرز.

ومما يفاقم من مشكلة المياه فى علاقتها بالتركيب المحصولى انه لا توجد سياسة زراعية واضحة فيما يتعلق بالتركيب المحصولى ، حيث تأخذ السياسات الزراعية للدولة بعدم اتباع دورة زراعية معينة ، بل تعمل هذه السياسات على إعطاء المزيد من الحوافز والتشجيع فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية القابلة للتصدير التى تعد الخضروات إضافة إلى الأرز مكون رئيسى منها.

وعلى الرغم مما يتسم به الواقع المائى فى مصر من ندرة ، إلا أن غياب تكافؤ الفرص أو بالاحرى غياب مقتضيات الإنصاف فى الحصول على المياه ، يدفع بالعديد من المزارعين إلى المزيد من العنف إضافة إلى استخدام مياه الصرف وهو ما ينعكس سلباً على بيئة الأرض الزراعية ، ومن ثم انخفاض القدرة الإنتاجية لها ، وضعف العائد المحصولى ، بل يصل الأمر إلى هلاك المحاصيل فى كثير من الأحيان ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى صحة الغالبية من السكان الذين يتصفون بتواضع قدراتهم المالية.

⁹ - التعداد الزراعى السادس ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، 2000/1999.

في الوقت ذاته تتسم تكلفة الحصول على مياه الري بالارتفاع المضطرب والمستمر مما يضعف من عائد إنتاجية الفدان بالنسبة للفلاحين في ريف مصر وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين.

وفي ضوء هذه المشكلات فإنه يجري طرح عدد من السياسات للتعامل من القائمين على صنع القرار في مصر ، ومن بين تلك السياسات التي يفترض أن تخفف من وطأة هذه المشكلات ما يجري الترويج له من خلال محاولات تسعير المياه في مصر وفي القلب منها مياه الري ، وذلك بهدف الرشادة الاقتصادية ووقف الإهدار المائي كما تدعى تلك السياسات ، وقد واکب ذلك تعديل بعض أحكام قانون الري والصرف في العام 1994 لكي يتيح إمكانية إنشاء روابط ومجالس المياه المنوط بها تعميق المشاركة الاجتماعية للفلاحين وتعظيم قدراتهم كما تدعى تلك السياسات.

على الجانب الآخر تتضح تناقضات السياسة المائية في مصر التي تتمثل في القيام بتوصيل المياه بالمجان إلى عدد محدود من المستثمرين لا يتجاوز الأربعين ضمن مشروع توشكى.

وذلك بهدف جذب هؤلاء المستثمرين وتشجيعهم على الاستزراع في هذا المشروع ، حيث أن تكلفة فدان الأرض في توشكى سوف تصل إلى ثلاثة آلاف من الجنيهات حسب تقدير الدكتور رشدى سعيد (د. رشدى سعيد ، دار الهلال) ، وهذا معناه أن هؤلاء المستثمرين وفقاً لرأى د. سعيد والذين يجوزون على أرض تصل إلى مائة ألف فدان ، أن الحكومة سوف تقدم لهم دعماً يصل إلى ثلاثمائة مليون جنيه قيمة المياه فقط ، هذا ناهيك عن أشكال الدعم الأخرى مثل الكهرباء ، البنية الأساسية... الخ.

وفي الوقت الذى يشير فيه الدكتور رشدى سعيد أن فرص العمل التي ستيحها مشروع توشكى لن تزيد عن 30 ألف فرصة عمل ، وأن السكان الذين سينقلون إلى هذا المشروع لن يزيدوا عن خمسين ألف نسمة.

وفي المقابل فإنه سوف يتم استقطاع عشر نصيب الشعب المصرى من المياه بغرض توصيلها إلى مشروع توشكى وأن هذا الاستقطاع وكما يشير دكتور رشدى سعيد باهظ التكاليف لأنه سوف يتم على أساس ترشيد استخدام المياه في وادى النيل عن طريق الإنفاق على برامج مكلفة لتغطية نظام الري في مصر وإعادة استخدام مياه المصارف نصف المالحة بل ومياه الصرف الصحى بعد تنقيتها وإعادة النظر في السياسة المحصولية في مصر (د. رشدى سعيد ص 142 ص 145).

هذا ناهيك عن أن تلك المشروعات الزراعية المزمع إنشائها في توشكى وغيرها من الأراضي الصحراوية الجديدة في مصر ، تستهدف بالأساس التصدير للأسواق الخارجية ، في الوقت الذى تتسم فيه طبيعة تلك الزراعات على الحاصلات باستهلاكها للمياه مثل الخضروات على سبيل المثال.

ومن ثم فإن مبدأ الرشادة المائية ينطوى على درجة من التمايز بين فقراء وصغار الفلاحين من ناحية ، ومشروعات الـ Agribusiness من ناحية أخرى.

ومن المفارقات التي ترد هنا العقد الذى وقعته وزارة الزراعة مع الوليد بن طلال الخاص بأراضى توشكى حيث نص هذا العقد فيما يتعلق بإمدادات مياه الري قيام الطرف الأول الممثل في الدولة إلى توفير 7000 متر مكعب سنويا للطرف الأول لكل فدان من صافي الأراضي المزروعة والأشجار الواقية من الرياح التابعة لهوذلك مقابل خمسة قروش مصرية أى أقل من سنت أميركي للمتر مكعب من المياه (من واقع العقد المبرم بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) وإذا قمنا بحساب بسيط فإن الدولة ملزمة بتوفير ما يقارب من مليار متر مكعب من المياه سنويا بتكلفة أقل من نصف مليون جنيه سنويا ، على الرغم من أن هذه التكلفة تصل إلى نصف مليار من الجنيهات بالنسبة للمواطنين الذين يدفعون عشرة أضعاف ما يدفعه الوليد بن طلال فقط للحصول على مياه الشرب.